الأمم المتحدة

CEDAW/C/SR.404

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

Distr.: General
13 March 2006
Arabic
Original: English

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة العشرون

محضر موجز للجلسة ٤٠٤

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة المؤقتة: السيدة خان

الرئيسة: السيدة غونزاليس

المحتويات

افتتاح الدورة
أداء أعضاء اللجنة الجدد والمعاد انتخابهم للعهد الرسمي
انتخاب أعضاء المكتب
إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
تقرير الرئيسة عن الأنشطة المضطلع بها بين الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجنة

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها **في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى:** Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة، عقب نهاية الدورة بفترة وجيزة.

02-24023 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

افتتاح الدورة

١ - **الرئيسة المؤقتة:** أعلنت افتتاح الدورة العشرين للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة ورحبت بأعضاء اللجنة ولا سيما الأعضاء الثمانية الجدد الذين تم انتخابهم في الاجتماع العاشر للدول الأطراف في الاتفاقية في شباط/فبراير ١٩٩٨ وبالأعضاء الأربعة المعاد انتخابهم.

٢ - **السيدة تيموثي** (نائبة مديرة شعبة النهوض بالمرأة): قالت إنها تأمل في أن تساهم معرفة وخبرة الأعضاء الجدد في إثراء عمل اللجنة، وأعربت عن اقتناعها بأن اللجنة سوف تواصل الاستفادة من خبرات الأعضاء الأربعة المعاد انتخابهم. وشكرت الرئيسة وأعضاء المكتب الآخرين الذين انتهت فترة عملهم للخدمة التي قدموها للجنة أثناء فترة السنتين التي عملوا فيها.

أداء أعضاء اللجنة الجُدد والمعاد انتخابهم للعهد الرسمي

٣ - قامت الأعضاء الجديدات وهن السيدة فينج كوي والسيدة جابار والسيدة كونسكير والسيدة هازل والسيدة مانالو والسيدة مياكاياكا مانزيني والسيدة ريجازولي والسيدة تايا والأعضاء المعاد انتخابهن وهن السيدة أباكا والسيدة أيوجي والسيدة كورتي والسيدة شاليف بأداء العهد الرسمي المنصوص عليه في المادة ١٠ من النظام الأساسي للجنة.

انتخاب أعضاء المكتب

٤ - دعت الرئيسة المؤقتة إلى تقديم ترشيحات لمكتب الرئيس وفقا للفقرة ٢ من المادة ١٩ من الاتفاقية والمادتين ١٣ و ١٤ من النظام الأساسي للجنة.

٥ - **السيدة فريز:** تحدثت باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ورشحت السيدة عايدة غونزاليس رئيسة للجنة وقالت إن السيدة غونزاليس اكتسبت خبرة واسعة في مجال حقوق المرأة كعضو في المنظمات غير الحكومية واللجنة المعنية بمركز المرأة. وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهمت في صياغة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وكانت عضوا مؤسسا للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ومضت تقول إن ما تتمتع به السيدة غونزاليس من ذكاء وقدرات تنظيمية وخبرة معترف بها دوليا ستتيح لها تقديم مساهمات متواصلة ومتجددة لعمل اللجنة. وأعربت عن أملها في أن ينتخب أعضاء اللجنة السيدة غونزاليس رئيسة بالتزكية.

٦ - انتخبت السيدة غونزاليس رئيسة بالتزكية.

٧ - قامت السيدة غونزاليس برأس الجلسة.

٨ - **الرئيسة:** أشارت إلى أن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كانت موضوع مفاوضات مطولة وشاقة أثناء صياغتها وكانت بعض الحكومات ترى أنه طالما ورد صراحة في العهود الدولية الخاصة بحقوق الإنسان أن أحكامها تنطبق على نحو متساو على المرأة والرجل فلا توجد حاجة لصك منفصل عن حقوق المرأة وكانت بعض الأحكام مثيرة للجدل بصفة خاصة وهي منح المرأة حقوقا متساوية للرجل فيما يتعلق بجنسية أطفالها (الفقرة ٢ من المادة ٩) والمبدأ القائل بمنح الرجل والمرأة ذات الحقوق والمسؤوليات أثناء الزواج (الفقرة ١ (ج) من المادة ١٦).

٩ - ومضت تقول إن النص الذي نجم عن تلك المفاوضات انطوى على بعض العيوب وكان أحد الإسقاطات الملحوظة هو غياب أي إشارة صريحة لمشكلة العنف ضد المرأة مما عكس التصور الذي كان شائعا على نطاق واسع آنذاك وهو أن العنف المنزلي يعتبر مسألة خاصة. وتمثلت المشكلة الأخرى في أن المادة ٢٠ حددت فترة اجتماع اللجنة بأسبوعين في السنة وهو ما اتضح أنه غير كاف إطلاقا. وكانت صياغة المادة ٢٨ المتعلقة بالتحفظات

مطلقة للغاية. وعالجت اللجنة مؤخرا المشكلة في بيانها المتعلق بالتحفظات على الاتفاقية (A/53/38/Rev.1) والذي حددت فيه بعض المواد التي لا ينبغي أن تخضع للتحفظات. وتمثل الجانب الإيجابي من الاتفاقية في الاعتراف بالدور الذي يقوم به الأفراد والشركات الخاصة فضلا عن الدول الأطراف في دعم أحكامها.

١٠ - ومضت تقول إن اللجنة أحرزت تقدما كبيرا منذ إنشائها وكان لقيادتها الملهمة أثر في التغلب على المشاكل التي واجهتها في السنوات الأولى ولا سيما ما تعلق بمحدودية الموارد المتاحة لها. وتمثلت الخطوة المهمة في نقل مقر اللجنة من فيينا إلى نيويورك مما أتاح لها التعريف بعملها على نطاق أوسع. وكان التطور المهم الآخر هو القرار الذي سمح للجنة بتقديم توصيات مباشرة إلى الحكومات. وحدث تغير إلى الأفضل في طرق عمل اللجنة. فهي تجري الآن حوارات مع ممثلي الوكالات المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في الوقت الذي كانت تضطر فيه في السابق إلى تقديم تقارير خطية فقط.

١١ - وقالت فيما يتعلق بالمستقبل إن اللجنة سوف تواجه تحديات جديدة بعد اعتماد مشروع البروتوكول الاختياري المكمل للاتفاقية. ويجب عليها أيضا أن تحدد ما إذا كانت تقبل اقتراح مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان كي تجتمع بالتناوب في كل من نيويورك وجنيف. ويجب عليها وهي تتصدى لتلك التحديات أن تستند إلى إنجازاتها السابقة. وقالت إنها تأمل بوصفها الرئيسة في توطيد عمل من سبقنها.

١٢ - **السيدة كورتي:** قالت إنها تأمل في أن تؤكد الرئيسة الجديدة نقطتين مهمتين هما استقلال اللجنة ومسؤوليتها تجاه الدول الأطراف. وسيكون لإلمام الرئيسة الجديدة بآليات الأمم المتحدة وخبرتها الطويلة مع لجنة حقوق الإنسان قيمة كبيرة في هذا الصدد.

١٣ - وقالت إنها باسم مجموعة دول أوروبا الغربية والدول الأخرى ترشح السيدة شوب - شيلنغ نائبة لرئيسة اللجنة.

١٤ - **السيدة عويج:** تحدثت باسم مجموعة الدول الأفريقية ورشحت السيدة أودراجو نائبة لرئيسة اللجنة.

١٥ - تم تعليق الجلسة في الساعة ١١/٢٠ واستؤنفت في الساعة ١١/٤٠.

١٦ - **السيدة تايا:** تحدثت باسم مجموعة الدول الآسيوية فرشحت السيدة كيم يون شنغ نائبة لرئيسة اللجنة.

١٧ - انتخبت السيدات شوب - شلينغ وأودراجو وكيم يون شنغ نائبات للرئيسة بالتزكية.

١٨ - **السيدة كورتي:** رشحت السيدة أكار مقررة للجنة.

١٩ - انتخبت السيدة أكار مقررة للجنة بالتزكية.

إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل (CEDAW/C/1999/I/1)

٢٠ - **السيدة شاليف:** اقترحت إضافة جلسة مسائية لبرنامج العمل يوم الاثنين ١ شباط/فبراير ١٩٩٩ لتمكين اللجنة من النظر بعناية في التقريرين الدورين الثالث والرابع للصين. وقالت إنه تم تقديم عدد كبير من الوثائق التكميلية بالإضافة إلى تقرير الحكومة وأعد الفريق العامل السابق للدورة مجموعة من الأسئلة بشأن المادة التي وردت. وفضلا عن ذلك ونظرا لأن ربع عدد النساء في العالم يعيش في الصين فإن من المهم للغاية دراسة أثر الإصلاحات الاقتصادية الحالية وغيرها على المرأة في الصين. كما تحتاج اللجنة أيضا لدراسة تقرير الحكومة المتعلق بهونغ كونغ وهو تقرير أكبر من التقرير الرسمي عن الصين.

٢١ - **السيدة كورتي:** قالت إن اللجنة تكرس كقاعدة يوم عمل بأكمله للنظر في تقرير الدولة الطرف وطالما أن منطقة هونغ كونغ المتمتعة بالحكم الذاتي أصبحت جزءا من الصين فقد تم تحديد نصف يوم إضافي للنظر في التقرير ذي الصلة. وقالت إنها تفهم الأسباب التي أدت إلى الاقتراح لتحديد اجتماع إضافي من أجل تقرير الصين ولكنها تتساءل عن الحكمة في استثناء بلد واحد طالما يتعين تطبيق قواعد اللجنة على نحو متساو على جميع الدول الأطراف. وقالت إنه لم يحدث في السابق تحديد أية اجتماعات مسائية من أجل النظر في تقارير الدول الأطراف ومن شأن التغيير المقترح أن يضع سابقة غير مرغوبة.

٢٢ - **الرئيسة:** قالت إن الاجتماعات الثلاثة المقررة لليوم الأول والثاني من شباط/فبراير تزيد سلفا عن الوقت المحدد للنظر في تقرير الدولة الطرف. وفضلا عن ذلك فإن طبيعة الأسئلة التي طرحتها اللجنة لا صلة لها بحجم سكان البلاد.

٢٣ - **السيدة شوب - شيلنغ:** قالت إن نظر اللجنة في التقرير الثاني والتقارير الدورية اللاحقة للدولة الطرف يحول دونه عادة كثرة الأسئلة التي يضعها الفريق العامل السابق للدورة والتي تميل إلى الحد من تفاعل اللجنة مع الدول الأطراف في جولات الأسئلة والأجوبة. وإذا ركزت اللجنة بدلا من ذلك على المواضيع الرئيسية في كل بلد سوف تجد الوقت الكافي للدخول في حوار مثمر حقيقي مع ممثلي الدول الأطراف. ولذلك ينبغي أن ينظر الفريق العامل الأول في إجراءات اللجنة فيما يتعلق بالتقارير الدورية الثانية واللاحقة.

٢٤ - ومضت تقول إن جدول الأعمال المؤقت لا يتضمن بندا بشأن التصديق على تعديل المادة ٢٠ من الاتفاقية. وقد طلبت من الأمانة العامة تقديم قائمة بالدول الأطراف التي قامت بالفعل بالتصديق على التعديل حتى يستطيع الفريق العامل الأول مناقشة الخطوات التي يتعين أن تتخذها اللجنة لحث الدول الأطراف الأخرى على أن تحذو حذوها.

٢٥ - **السيدة فرير:** قالت إنها تتفق تماما مع السيدة كورتي في أن الوقت المخصص للنظر في تقرير الصين يتفق مع الإجراء العادي للجنة وأنه لا حاجة لتحديد اجتماع إضافي بسبب وجود عدد كبير من السكان في الصين.

٢٦ - **السيدة أباكا:** قالت إنها تشارك السيدة كورتي آراءها بشأن تقرير الصين. وتساءلت عما إذا كان جدول الأعمال المؤقت قد راعى الاتفاق الذي تم في دورة اللجنة الأخيرة المتعلقة بتخصيص بعض الوقت في الدورات المقبلة للتفاعل مع هيئات منظومة الأمم المتحدة.

٢٧ - **السيدة تيموثي** (نائبة مديرة شعبة النهوض بالمرأة): قالت إنه لم يُحدد وقت لمثل هذا التفاعل بشكل رسمي نظرا لأن الأمانة العامة تود التشاور مع المكتب الجديد. إلا أن الأمانة العامة ترى ضرورة حضور ممثلي الوكالات المتخصصة في الاجتماع الذي يعقد في صباح اليوم التالي. وفيما يتعلق بتقرير الصين أكدت أن الحكومة الصينية قدمت تقريرها كتقرير موحد وكامل. ولكن وبسبب الحاجة للنظر في إضافتين لذلك التقرير وضع الفريق العامل السابق للدورة بشأنهما عددا من الأسئلة حددت الأمانة العامة اجتماعا ثالثا لذلك الغرض. وقالت أخيرا إن الأمانة سوف تقدم قائمة مستكملة بالدول التي صادقت على التعديل للمادة ٢٠ من الاتفاقية وسوف تراعي الحاجة لمناقشة ذلك الموضوع عند قيامها بوضع برنامجي العمل للفريقين العاملين.

٢٨ - **الرئيسة:** قالت إنها سوف تعتبر أن اللجنة تود إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل الوارد في الوثيقة CEDAW/C/1999/I/1.

٢٩ - وقد تقرر ذلك.

تقرير الرئيسة عن الأنشطة المضطلع بها بين الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجنة

٣٠ - **السيدة خان:** قالت إن الأمانة العامة أفادت بأن السبب الرئيسي للتأخير في استلام التقارير القطرية التي سوف تنظر فيها اللجنة هو أن الدول الأطراف المذكورة في القائمة والتي ستنظر اللجنة في تقاريرها لم تُبيّن نياتها بوضوح في ذلك الصدد إلا قبل وقت قليل من موعد انعقاد الدورة العشرين. وبعد استلام جميع التقارير كان يتعين ترجمتها إلى لغات العمل بالأمم المتحدة قبل تقديمها إلى الخبراء. وفضلا عن ذلك ونظرا لانسحاب إحدى الدول الأطراف في مرحلة متأخرة للغاية فقد تم الاتصال بقيرغيزستان حتى يتوافر للجنة سبعة تقارير على الأقل للنظر فيها في الدورة الحالية. وكان يتعين إدخال بعض التحسينات في الحالة حتى يستطيع الخبراء استلام التقارير في وقت مناسب وتكريس الوقت اللازم لدراسة كل واحد من التقارير.

٣١ - وقالت إنه عملا بالقرار المتخذ أثناء الدورة الثامنة عشرة للجنة يجتمع الفريق العامل السابق للدورة المعني بالدورة الحادية والعشرين كفريق عامل ثالث أثناء الدورة الحالية، ووجد ذلك القرار الترحيب من جانب الدول الأطراف.

٣٢ - وقالت عند تقديم تقريرها عن الأنشطة التي اضطلعت بها بين الدورتين التاسعة عشرة والعشرين للجنة إنها حضرت الاجتماع الإقليمي الثاني لمنطقة جنوب آسيا المنعقد في كاتماندو بنيبال في الفترة من ٩ إلى ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ للاحتفال بذكرى المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. وكان الغرض من الاجتماع الذي نظمه المكتب الإقليمي لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة هو إجراء استعراض إقليمي لمؤتمر بيجين وتحديد التحديات الإقليمية والثغرات حتى يمكن تحديد اتجاه العمل في المستقبل. كما هدف أيضا إلى وضع استراتيجية مشتركة لتعميم المنظور الجنساني في خطط الإنمائية الوطنية لكل واحد من البلدان. وتم التركيز أثناء الاجتماع على ضرورة قيام المجتمع الدولي باتخاذ خطوات ملموسة لتخفيف المشاكل الإنمائية لتمكين البلدان النامية من الوفاء بالتزاماتها المعقودة في مؤتمر بيجين.

٣٣ - وأطلعت الاجتماع على دور اللجنة في رصد وتنفيذ منهاج عمل بيجين وتعديل المبادئ التوجيهية المتعلقة بالإبلاغ والتماس المعلومات لتلك الغاية وتوصيات اللجنة العامة التي شملت عددا من مجالات الاهتمام الحاسم في منهاج العمل. وأعربت عن التقدير بصفة خاصة وفي سياق الاحتفال بمرور خمس سنوات على صدور اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين لانضمام اللجنة إلى لجنة وضع المرأة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز في تنفيذ استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة ومنهاج العمل استعدادا للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المقرر عقدها في عام ٢٠٠٠.

٣٤ - وقالت فيما يتعلق بالاحتفال بمرور خمسين سنة على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إن مشاركة اللجنة في الندوة الدولية عن موضوع ''الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨-١٩٩٨: مستقبل مثل أعلى مشترك'' لم تقتصر على منح اللجنة اعترافا بدورها وإنما أتاحت لها أيضا البروز على نطاق واسع. ولكنها أعربت عن عميق أسفها لأن الندوة مع اشتمالها على مجموعة واسعة من القضايا المتعلقة بحقوق الإنسان لم تتناول في أي من الجلسات العامة الست موضوع حقوق الإنسان للمرأة. وشددت أيضا على أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا سيما المادة الثانية منه، تشكل الأساس لاتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٣٥ - وقالت إنه في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ وفي سياق الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاعتماد الإعلان

العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الثامنة عشرة لبدء سريان الاتفاقية قدمت إحاطة إعلامية للجنة الثالثة عن الجهود المتجددة من جانب اللجنة لسد الفجوة بين عمليتي التصديق والتنفيذ للاتفاقية وعن التدابير الملموسة التي تم اتخاذها في ذلك الصدد. وأثنى عدد من الوفود الحكومية على عمل اللجنة وعلى الجهود التي تبذلها لتعزيز آليات تنفيذ الاتفاقية. وحظي وضع بروتوكول اختياري وبيان أصدرته اللجنة بشأن الأثر السلبي للتحفظات على الاتفاقية بترحيب حار من العديد من الدول الأعضاء.

٣٦ - ومضت تقول إن اللجنة واصلت الاحتفاظ بعلاقة قوية مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي هذا الصدد فإن الجهود التي تبذلها مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من أجل التعاون مع اللجنة قبل وبعد زيارتها التاريخية إلى الصين لا تشير فقط إلى التزامها الجاد بمعالجة قضايا حقوق المرأة ذات الصلة بطريقة عملية ولكن أوضحت أيضا الشعور بالشراكة بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان واللجنة.

٣٧ - ومضت تقول إن التطور المهم الآخر فيما يتعلق بالعلاقة بين اللجنة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة الأخرى هو دعوة صندوق الأمم المتحدة للسكان لعضوين من أعضاء اللجنة للمشاركة في استعراض خماسي لتنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده المؤتمر الدولي للسكان والتنمية يجري في لاهاي. وقامت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) كمشاركة منها في الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان بإصدار ''جواز لتحقيق المساواة'' باللغة الإنجليزية يحتوي على نص اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لنشره على نطاق واسع في أوساط البنات والنساء تنفيذا للمسؤولية الخاصة التي تتحملها اليونسكو في تنفيذ المادة ١٠ من الاتفاقية. وتعهدت اليونسكو أيضا بنشر ''جواز تحقيق المساواة'' بست لغات أخرى.

٣٨ - ومضت تقول إن الذكرى العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والتي تصادف ١٨ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٩ والذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ تتيحان فرصة فريدة لتأكيد دور وأهمية الصكوك المعيارية الدولية في إنشاء حقوق كاملة ومتساوية للمرأة والطفلة.

٣٩ - وقالت إنه على غرار ما تم في السنوات السابقة تمت دعوة المنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية لتقديم معلومات خاصة بالأقطار إلى الفريق العامل السابق للدورة وهي ممارسة أثبتت فائدتها لعمل اللجنة. وبالإضافة إلى ذلك تلقى الخبراء تقارير من العديد من المنظمات غير الحكومية. وقامت منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة بجامعة مينسوتا واتباعا لممارستها بإصدار تقارير عن خمسة بلدان على أساس معلومات وبحوث مستقلة. ويتوقع أن يكون تقرير المنظمة أداة مهمة لعمل اللجنة في رصد الامتثال لأحكام الاتفاقية.

٤٠ - ولاحظت في تعليقها على انجازات اللجنة في السنتين السابقتين والتحديات التي تواجهها على مشارف ألفية جديدة أن اللجنة لا تزال تجد التشجيع من خلال الزيادة المطردة في عدد الدول الأطراف. وقالت إن الهدف المتمثل في تحقيق التصديق العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ على النحو الذي حدده إعلان وبرنامج عمل فيينا ومنهاج عمل بيجين هو هدف واقعي. وتستطيع اللجنة الآن أن تجتمع مرتين في السنة وقبلت ٢١ دولة من الدول الأطراف إجراء تعديل للفقرة ١ من المادة ٢٠ من الاتفاقية ومن المأمول تحقيق أغلبية الثلثين المطلوبة لبدء سريان التعديل. وقد استعرضت اللجنة ٣٤ تقريراً بما فيها تقرير تم نظره على أساس استثنائي

مما يوصل العدد الإجمالي للتقارير التي نظرتها منذ إنشائها إلى ١٧٩ تقريرا وهو ما أدى إلى تخفيض كبير في عدد التقارير المتأخرة.

٤١ - وقالت إن ما يدعو للارتياح أيضا أن معظم الدول الأطراف التي تم استعراض تقاريرها اتخذت خطوات إيجابية لضمان المساواة القانونية للمرأة. وبالرغم من أن عددا كبيرا من الدول الأطراف لا يزال يتمسك بتحفظات على مادة أو أكثر من المواد الموضوعية للاتفاقية فقد أفضت الجهود المتسقة التي بذلتها اللجنة إلى قيام العديد من الدول الأطراف بسحب أو قصر تحفظاتها. كما أحرزت لجنة وضع المرأة تقدما كبيرا أيضا في صياغة بروتوكول اختياري مكمل للاتفاقية.

٤٢ - ومضت تقول إن اللجنة استطاعت تعديل عملية إعداد التوصيات العامة وأصبح مشروع التوصية العامة على المادة ١٢ جاهزا للاعتماد. كما استطاعت اللجنة في السنوات الأخيرة من تعزيز علاقتها مع الوكالات المتخصصة ومع صناديق وبرامج منظومة الأمم المتحدة ومع المنظمات غير الحكومية التي تدعى الآن لتقديم معلومات إلى الفريق العامل السابق للدورة عن الدول الأطراف التي يقوم الفريق العامل بالنظر في تقاريرها. ومن أجل توسيع نطاق حقوق المرأة عن طريق التوافق في الآراء تعمل اللجنة لإقامة شراكة متنامية مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. كما تم نشر عمل اللجنة على نطاق واسع نتيجة لإنشاء موقع لمرصد المرأة على الإنترنت اشترك في إنشائه شعبة النهوض بالمرأة وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومعهد الأمم المتحدة الدولي للبحث والتدريب من أجل النهوض بالمرأة.

٤٣ - وقالت إن اعتماد النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية في روما في حزيران/يونيه ١٩٩٨ يعتبر خطوة أساسية في حماية حقوق المرأة. وبالرغم من الخطوات الكبيرة التي تم اتخاذها من أجل حماية حقوق المرأة والطفل فلا مجال للرضا عن النفس. ففي معظم المجتمعات تواجه المرأة التمييز ولا تتمتع تمتعا تاما بحقوق الإنسان. وفي كثير من البلدان لا تزال القوانين والأعراف تحول دون التمتع بحقوق المرأة في التعليم والعمل والتنقل. كما أن العنف الموجه للمرأة لا يزال يشكل أحد الانتهاكات الجسيمة لحقوقها. إلا أن ما يدعو للتفاؤل أن الامتثال الكامل للاتفاقية أصبح نقطة طبيعية لا رجعة فيها لمنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. ويجب مضاعفة الجهود للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة كما يتعين أن تقوم اللجنة بإنجاز العمل المتوقع منها. وينبغي أن يكون ذلك هو المبدأ الموجه لعمل اللجنة في القرن الحادي والعشرين.

٤٤ - **السيدة أباكا:** قالت في تقريرها عن اجتماع رؤساء هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات إن من بين القضايا التي تمت مناقشتها زيادة التعاون مع اللجنة الفرعية المعنية بمنع التمييز وحماية الأقليات واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري. وقالت إن اللجنة تستطيع أن تستفيد من خبراتها ولا سيما فيما يتعلق بالمادة ٤ من الاتفاقية التي تتناول التدابير الخاصة. وذكرت أنه تم التركيز أيضا على عمل المقررين الخاصين وأنها انتهزت الفرصة لتذكير المفوضة السامية لحقوق الإنسان بأن اللجنة ترحب بإتاحة الفرص للاستفادة من عمل المقررة الخاصة المعنية بالعنف ضد المرأة.

٤٥ - ومضت تقول إن ممثلا لإدارة الإعلام تكلم في ذلك الاجتماع وقدم موجزا بأنشطتها في مجال نشر عمل الهيئات المنشأة بمعاهدات وربما يكون من المفيد في المستقبل توزيع التعليقات الختامية على التقارير القطرية على المستوى دون الإقليمي على الأقل. وأخيرا قالت إنها تشعر بالاستياء إذ تلاحظ أن أنشطة اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة لم تدرج في موجز الأنشطة التي تمت مناقشتها وسوف ترحب بتوضيح لذلك الإغفال.

٤٦ - **السيدة كينج** (الأمين العام المساعد والمستشارة الخاصة المعنية بشؤون الجنسين والنهوض بالمرأة): قالت إن الدورة العشرين للجنة تنعقد في السنة التي تصادف الذكرى السنوية العشرين لاعتماد اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ويجري إعداد الخطط للاحتفال بتلك المناسبة في وقت لاحق من السنة التي تصادف أيضا الذكرى العاشرة لاعتماد اتفاقية حقوق الطفل.

٤٧ - وقالت إن العديد من أنشطة شعبة النهوض بالمرأة قد ساهم في الشهور الأخيرة في إبراز دور الاتفاقية ودور اللجنة. وأعدت الشعبة ورقة معلومات أساسية عن إدماج المنظور الجنساني في عمل هيئات حقوق الإنسان المنشأة بمعاهدات وهو أمر وجد تأييدا قويا من جانب الرؤساء أثناء اجتماعهم العاشر. كما شاركت الشعبة أيضا في الاجتماعات وحلقات العمل المعقودة بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية ولجنة وضع المرأة ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة. وقامت الشعبة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨ بتنظيم مشاورة للخبراء اشترك فيها عدد من أعضاء اللجنة تناولت العنف المترلي. كما جرت دراسة إمكانية تنفيذ أنشطة مشتركة في ذلك المجال بين اللجنة ولجنة حقوق الطفل.

٤٨ - ومضت تقول إنه تم توجيه العديد من أنشطة الشعبة إلى اللجنة الثالثة للجمعية العامة. وقد اتخذت الجمعية العامة عند انتهاء الدورة القرار ١١٨/٥٣ الذي يحث الدول التي لم تقم بعد بالانضمام إلى الاتفاقية أو بالمصادقة عليها على أن تفعل ذلك في أسرع وقت ممكن كما حث الدول الأطراف على سحب أو تقليص تحفظاتها. وفيما يتعلق بالتصديق العالمي أعربت عن سرورها بأن تخطر اللجنة بأن جيبوتي أصبحت الدولة الثالثة والستين بعد المائة التي صادقت أو انضمت للاتفاقية. وقالت إن الهدف المتعلق بتحقيق التصديق العالمي بحلول عام ٢٠٠٠ الذي حدده منهاج عمل بيجين لا يزال بعيدا. وبالرغم من أنه هدف واقعي فإن الأمر يحتاج إلى وضع استراتيجيات وبذل جهود منسقة لتشجيع نحو ٢٠ دولة متبقية على قبول الاتفاقية.

٤٩ - ثم انتقلت إلى الجلسة الحالية فأثنت على عمل الفريق العامل السابق للدورة ورحبت بقراره بقصر قائمة القضايا على قبول خمسين سؤالا من كل واحدة من الدول الأطراف التي تخضع للاستعراض لإتاحة المزيد من الفرص لتبادل الآراء أثناء فترة الحوار البناء. كما قررت اللجنة الانتقال إلى خطة للعمل بحيث يجتمع الفريق العامل السابق للدورة بعد الدورة ابتداء من الدورة الحادية والعشرين المقرر عقدها في أواخر السنة. وستشمل المواضيع المهمة الأخرى المعروضة على اللجنة استكمال التوصية العامة على المادة ١٢ (المرأة والصحة) والتقرير المتعلق بقضية التحفظات التي تعتبر مدعاة قلق كبير للجنة.

٥٠ - وقالت في الختام بأنها تعتبر الذكرى السنوية مناسبة مهمة للجنة وسوف تسعى الشعبة لإيجاد طرائق جديدة لتعزيز صورتها وصورة الاتفاقية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.